Open Access
عدد *1* الأصدار *2* لعام *2025*
Print ISSN: *3062-5815*
Online ISSN: *3062-5823*

أركـــايـــڤـــيـــا
مجـلـة الـعـــلـوم الإنســـانية
والاجـتـــمـاعية والترجمـة

الترجمة كأداة للعدالة الاجتماعية: دراسة حالة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان باللغة السواحيلية

ميرفت صقر
كلية الألسن - جامعة عين شمس
mervatsakr18@gmail.com

Abstract
This research paper examines the role of translation as a pivotal tool for achieving social justice, going beyond its traditional concept as a mere means of transferring meaning between languages. The study asserts that translation is not just a technical process, but a civilizational and creative act that contributes to empowering marginalized communities by enabling access to knowledge and international documents in their native languages.
This study aims to analyze translation as an effective mechanism for social change, not merely a linguistic operation. The study addresses translation from several key angles. First, it is a civilizational and creative act that simultaneously contributes to preserving human memory and opening up new horizons for knowledge justice. Second, it focuses on translation's role in achieving social justice by bridging linguistic and cultural gaps, which gives marginalized groups the ability to access essential information and participate in global dialogues. Finally, the study presents the translation of the Universal Declaration of Human Rights into the Swahili language as a practical model that illustrates how translation contributes to promoting universal rights in a language that is understandable and accessible to African communities, thereby empowering them to claim their rights.
Keywords: Translation, Social Justice, Human Rights, Marginalized Communities, Swahili.

تتناول هذه الورقة البحثية دور الترجمة كأداة محورية لتحقيق العدالة الاجتماعية، متجاوزةً بذلك مفهومها التقليدي كوسيلة لنقل المعنى بين اللغات. تؤكد الدراسة أن الترجمة ليست مجرد عملية تقنية، بل هي فعل حضاري وإبداعي يسهم في تمكين المجتمعات المهمشة من خلال إتاحة الوصول إلى المعرفة والوثائق الدولية بلغاتهم الأم.
تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الترجمة باعتبارها آلية فاعلة لإحداث التغيير الاجتماعي، وليس مجرد عملية لغوية. وتتناول الدراسة الترجمة من عدة محاور رئيسية، أولها أنها فعل حضاري وإبداعي يسهم في حفظ الذاكرة الإنسانية وفتح آفاق للعدالة المعرفية في آن واحد. أما المحور الثاني، فيركز على دور الترجمة في تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال سد الفجوات اللغوية والثقافية، مما يمنح الفئات المهمشة القدرة على الوصول إلى المعلومات الأساسية والمشاركة في الحوارات العالمية.
وأخيرًا، تستعرض الدراسة ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى اللغة السواحيلية كنموذج تطبيقي يوضح كيفية مساهمة الترجمة في تعزيز الحقوق الكونية بلغة مفهومة ومتاحة للمجتمعات الإفريقية، مما يمكّنها من المطالبة بحقوقها.
الكلمات الافتتاحية: الترجمة، العدالة الإجتماعية، حقوق الانسان، مجتمعات المهمشة، السواحيلية

المقدمة

لم تعد الترجمة مجرّد وسيلة لنقل المعاني بين اللغات، بل أضحت اليوم أفقًا معرفيًا وحضاريًا يتجاوز حدود الكلمات ليؤسس لجسور من التواصل الإنساني والتضامن العالمي. فهي من جهة فعل حضاري ضارب في عمق التاريخ، رافق تطور البشرية منذ بداياتها، ومن جهة أخرى قوة معاصرة تسهم في تمكين المجتمعات، خاصة المهمشة منها، عبر إتاحة الوصول إلى المعرفة والوثائق الدولية بلغاتها الأم. إن الترجمة في جوهرها ليست مجرد عملية تقنية، بل ممارسة إبداعية تقوم على إعادة صياغة الفكر والمعنى بما يحقق التوازن بين الدقة العلمية وحساسية البعد الثقافي.وبهذا المعنى، تصبح الترجمة فعلًا مزدوجًا: يحفظ الذاكرة الإنسانية من الضياع، ويفتح في الوقت نفسه أفقًا للعدالة المعرفية والاجتماعية. كما تُعدّ الترجمة أداة محورية لتحقيق العدالة الاجتماعية، فهي لا تقتصر على نقل الكلمات بل تُسهم في مواجهة الظلم الهيكلي وتعزيز المساواة. من خلال سد الفجوات اللغوية والثقافية، تُمكّن الفئات المهمشة من الوصول إلى المعلومات الأساسية والمشاركة المدنية والمطالبة بحقوقها.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الدراسة، التي تسعى إلى تحليل الترجمة ليس فقط كأداة لغوية أو ممارسة تأويلية وإبداعية، بل كآلية فاعلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال تمكين المجتمعات من الوصول المتكافئ إلى المعرفة، ومنح المهمشين صوتًا قادرًا على المشاركة في الحوارات العالمية، بما يجعل الترجمة قوة حقيقية لإحداث التغيير. وتتجلى هذه الأبعاد بوضوح في ترجمة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى اللغة السواحيلية، حيث تمثل هذه العملية نموذجًا تطبيقيًا لكيفية إسهام الترجمة في تعزيز العدالة الاجتماعية عبر إتاحة الحقوق الكونية بلغة مفهومة وقريبة من المجتمعات الإفريقية.

الإطار النظري: الترجمة والعدالة الاجتماعية

أولًا: الترجمة

استنادًا إلى ما ورد في لسان العرب، يُفهم مفهوم الترجمة في دلالته اللغوية على أنه تفسير الكلام وبيانه. إذ تشير كلمتا "تُرْجُمان" أو "تَرْجَمان" إلى الشخص الذي يضطلع بدور المفسّر، أي من ينقل المعنى ويوضحه بلسان آخر غير الذي صيغ به النص الأصلي.(ابن منظور، 1994).

تُعدّ الترجمة مصطلحًا يُستخدم للدلالة على عملية تحويل نص من لغة إلى أخرى، كترجمة النصوص من الإنجليزية إلى العربية أو العكس، وهي ممارسة قائمة بين أي لغتين. ويُقصد بالنص أي مقطع

مكتوب يتضمن رسالة محددة، في حين تُعد الترجمة نشاطًا بشريًا قديمًا ارتبط منذ نشأته بتعزيز أشكال متعددة من العلاقات التجارية والسياسية والثقافية بين الشعوب ذات اللغات المختلفة. وتتمثل وظيفة الترجمة في إيصال رسالة ذات معنى إلى متلقيها عبر وسيط لغوي جديد.(محسن، ت. م.)

Tafsiri (Massamba) n habari iliyohamishwa kutoka lugha chanzo na kuingizwa katika lugha lengwa kwa kutumia maneno ya lugha lengwa.

عرف Massamba الترجمة بأنها هي معلومات تم نقلها من لغة المصدر وإدخالها في اللغة الهدف باستخدام كلمات من اللغة الهدف.

TUKI (2016) wanasema tafsiri ni maandishi yaliyofasiriwa kutoka lugha moja kwenda nyingine. Aidha kinachotazamwa katika tafsiri, sharti ujumbe au matini au maana msingi isipotoshwe katika mchakato mzima wa kutafsiri.

يذكر TUKI (2016) أن الترجمة هي نص مُتَرجَم من لغة إلى أخرى. كما يؤكد أن ما يُنظر إليه في عملية الترجمة هو ألّا يُشوَّه أو يُحرَّف الرسالة أو النص أو المعنى الأساسي خلال مجمل عملية الترجمة.

Mwansoko na wenzake (2006) Tafsiri ni zoezi la uhawilishaji (Transferring) wa mawazo katika maandishi kutoka lugha moja hadi lugha nyingine. Aidha, anasema kwamba tafsiri ndilo daraja linalounganisha jamii mbalimbali za watu wanaotumia lugha zinazotofautiana. Kadhalika, ni wenzo wa kueneza utamaduni, falsafa, maarifa na fasihi kutoka jamii moja hadi nyingine.

موانسوكو وزملاؤه (2006) يؤكدون أن الترجمة هي ممارسة تقوم على نقل الأفكار من نص مكتوب بلغة إلى لغة أخرى. ويرون كذلك أن الترجمة تمثل جسراً يربط بين المجتمعات المختلفة الناطقة بلغات متباينة، كما تُعد وسيلة فعّالة لنقل الثقافة والفلسفة والمعرفة والأدب من مجتمع إلى آخر .(Mwansoko na wenzake, 2006).

Kama anavyoeleza Newmark (1988:19), nadharia ya tafsiri si nadharia wala sayansi, bali ni mfumo wa ujuzi tulio nao na tunaopaswa kuwa nao kuhusu michakato ya kutafsiri. Hivyo basi tunaweza kusema pia kwamba nadharia za tafsiri zinaweza kutumika kwa kutegemeana ili ziweze kurutubisha tafsiri. Hii inatokana na ujuzi au weledi alio nao mfasiri katika kuteua vigezo vinavyofaa na kwa kutegemea matini tofauti tofauti.

كما يوضح نيومارك (1988:19)، فإن نظرية الترجمة ليست نظرية ولا علمًا، بل هي نظام من المعارف التي نملكها والتي ينبغي أن نمتلكها حول عمليات الترجمة. وبناءً على ذلك، يمكننا القول أيضًا إن نظريات الترجمة يمكن أن تُوظَّف بشكل تكاملي من أجل إثراء عملية الترجمة. ويرجع ذلك إلى المعرفة أو الكفاءة التي يمتلكها المترجم في اختيار المعايير المناسبة بالاعتماد على النصوص المختلفة . (Momanyi, n.d.).

Tafsiri ni mchakato au kitendo cha kuhawilisha mawazo yaliyo katika maandishi kutoka lugha moja (lugha chanzi) kwenda lugha nyingine (lugha lengwa) pasipo kubadili maana iliyokusudiwa na mwandishi wa matini ya lugha chanzi. Suala la msingi katika uhawilishaji wa mawazo, ujumbe au matini sharti utumie maandishi, pia mawazo au ujumbe kati ya lugha chanzi na lugha lengwa sharti yalingane. Mwansoko anaeleza kuwa, kwa hakika hakuna tafsiri inayolingana kabisa, badala yake wataalamu wanatumia visawe na maneno yanayolingana na siyo mawazo yaliyo sawa.[1]

الترجمة هي عملية أو فعل نقل الأفكار المكتوبة من لغة (اللغة المصدر) إلى لغة أخرى (اللغة الهدف) دون تغيير المعنى المقصود من قبل كاتب النص الأصلي. فالقضية الأساسية في نقل الأفكار أو الرسالة أو النص هو أنه يجب أن يتم ذلك كتابيًا، كما يجب أن تتطابق الأفكار أو الرسالة بين اللغة المصدر واللغة الهدف. يوضح موانسوكو أنه في الواقع لا توجد ترجمة متطابقة تمامًا، وبدلًا من ذلك، يستخدم المتخصصون مرادفات وكلمات متماثلة وليس أفكاراً متطابقة.

Hapa nchini Tanzania taaluma ya tafsiri haina historia ndefu, ukilinganisha na nchi zingine kama vile Misri, Hispania na mahali pengine huko ulaya. Tafsiri ya kwanza iliyofanyika katika lugha ya Kiswahili ni ya utenzi wa kiarabu uitwao Hamziyya uliotungwa huko Misri mnamo karne ya 19, tafsiri iliyofanywa na Aidarus bin Athumani. Baada ya uhuru wazalendo walifanya juhudi za kufasiri vitabu bora vya ulimwengu kwa Kiswahili, pamoja na taasisi mbalimbali zilitafsiri matini, majalida, mikataba na vitabu. Mfano Mwalimu J. K. Nyerere alitafsiri vitabu viwili vya William Shakespeare, ambavyo ni Julias Kaizari (Julius Caesar 1963) na tamthiliya ya Mabepari wa Venis (The Merchants of Venis 1969). Kwa ujumla wananchi wengi waliokuwa na ujuzi wa lugha za kigeni walifasiri maandiko mbalimbali ya lugha hizo kwa lugha ya Kiswahili.[2]

في تنزانيا، لا يمتلك مجال الترجمة تاريخًا طويلًا مقارنةً بدول أخرى مثل مصر وإسبانيا وبعض الدول الأوروبية. كانت أول ترجمة إلى اللغة السواحيلية هي قصيدة عربية تُعرف باسم "الحمزيّة"، والتي ألّفت في مصر خلال القرن التاسع عشر، وقام بترجمتها "أيداروس بن عثمان". وبعد الاستقلال، بذل مواطنون جهوداً لترجمة كتب عالمية بارزة إلى اللغة السواحيلية، كما قامت مؤسسات مختلفة بترجمة نصوص ومجلات ومعاهدات وكتب. على سبيل المثال، قام المعلم "ج. ك. نيريري" بترجمة كتابين لويليام شكسبير: "يوليوس قيصر" (Julius Caesar) عام 1963، ومسرحية "تاجر البندقية" (The

[1] https://manyama1.blogspot.com/2020/01/maana-ya-tafsiri-umuhimu-na-historia.html، يوم 13 سبتمبر 2025 الساعة 12 ظهرًا.

[2] https://manyama1.blogspot.com/2020/01/maana-ya-tafsiri-umuhimu-na-historia.html، يوم 13 سبتمبر 2025 الساعة 12 ظهرًا.

Merchant of Venice) عام 1969. بشكل عام، قام العديد من المواطنين الذين يمتلكون معرفة باللغات الأجنبية بترجمة نصوص متنوعة من تلك اللغات إلى السواحيلية.

Tafsiri ni nyenzo muhimu ya kukuza mabadilishano ya kitamaduni. Inaruhusu tamaduni tofauti kushiriki maarifa, mila, na desturi bila kujifunza lugha mpya. Inaziba mapengo ya kitamaduni na kufungua njia tofauti za kuelewa na kuthamini tamaduni mbalimbali. Kwa kutoa tafsiri za vitabu, filamu, vipindi vya televisheni na muziki, kufasiri kunafungua njia za kufikia vipengee vya tamaduni kutoka kote ulimwenguni.Tafsiri pia husaidia kukuza mabadilishano ya kitamaduni kwa kuwezesha watu kutoka tamaduni mbalimbali kuwasiliana kwa lugha inayoeleweka na wote.[3]

تُعد الترجمة أداة مهمة لتعزيز التبادل الثقافي. فهي تسمح للثقافات المختلفة بمشاركة المعرفة، التقاليد، والعادات دون الحاجة لتعلم لغة جديدة. وإنها تسد الفجوات الثقافية وتفتح مسارات مختلفة لفهم وتقدير الثقافات المتنوعة. فمن خلال توفير ترجمات للكتب، الأفلام، البرامج التلفزيونية، والموسيقى، تُتيح الترجمة إمكانية الوصول إلى عناصر ثقافية من جميع أنحاء العالم. كما تساعد الترجمة على تعزيز التبادل الثقافي من خلال تمكين الأشخاص من ثقافات مختلفة من التواصل بلغة مفهومة للجميع.

Hii ni wazi kwamba kupitia tafsiri jamii moja na nyingine kitaifa na kimataifa zimejikuta zikitumia utamaduni wa jamii nyingine ambao kiasili si utamaduni wao. Mfano kunako mwishoni mwa karne ya 19 utamaduni wa kiafrika uliiga mambo kadha wa kadha toka katika tamaduni za Ulaya ikiwa ni pamoja na dini ya kikristo, mifumo ya kisiasa hasa katika mfumo wa vyama vingi, mitindo ya mavazi na vyakula. Pia wasomi wa nchi za ulaya walijifunza maarifa kwa kutumia tafsiri kutoka nchi za kiarabu mashariki ya kati, kitu kilichowasaidia kuendeeleza jamii zao zilizokuwa katika kipindi cha giza.[4]

ومن الواضح أنه من خلال الترجمة، وجدت المجتمعات على المستويين الوطني والدولي نفسها تستخدم ثقافات مجتمعات أخرى لم تكن في الأصل ثقافتها. على سبيل المثال، في نهاية القرن التاسع عشر، استلهمت الثقافة الأفريقية عدة أشياء من الثقافات الأوروبية، بما في ذلك الديانة المسيحية، والأنظمة السياسية، وخاصة نظام التعددية الحزبية، وأنماط الملابس، والأطعمة. كما تعلم المثقفون في الدول الأوروبية المعرفة من خلال الترجمة من الدول العربية في الشرق الأوسط، وهو ما ساعدهم على تطوير مجتمعاتهم التي كانت تعيش في فترة مظلمة.

[3] Umuhimu wa Tafsiri Katika Ulimwengu Wa Kisasa - Top Swahili Translator | Language Expert يوم 13 سبتمبر 2025، الساعة 12 ظهرًا.

[4] https://manyama1.blogspot.com/2020/01/maana-ya-tafsiri-umuhimu-na-historia.html، يوم 13 سبتمبر 2025 الساعة 12 ظهرًا.

تناول بول ريكور قضية الترجمة من منظور تأويلي، مؤكداً أن فعل الترجمة، مهما بدا تقنياً، يظل في جوهره عملية تأويلية. ولتأسيس هذا التصور، يميز ريكور بين مفهومين متلازمين هما الفهم والتفسير، إذ لا يتحقق التفسير إلا بفضل تحقق الفهم. فالفهم عنده هو إدراك العلامات والدلالات، كما يُحيل أيضاً إلى مجموع القوانين المنظمة للأنظمة الديناميكية والبنى التركيبية والانتظام العملي. ومن هذا المنطلق، فإن التفسير لا يكون ممكناً إلا بعد بناء شبكة من العلاقات التي تمكّن من فهم الظواهر والأحداث.(ريكور، 2008).

ويُعدّ التأويل امتداداً للفهم يتجاوز التفسير، حيث يُعرّفه ريكور باعتباره أحد مشتقات الفهم، مع إقصاء مباشر للتفسير الضيق. ويوازي هذا التمييز بين الفهم والتفسير ما نجده في النظرية التوليدية من تمييز بين البنية السطحية والبنية العميقة. وهو المنطق الذي حكم ممارسة الترجمة منذ العصور القديمة، حيث يقوم المترجم بالانتقال من الجزء إلى الكل بغية تحقيق الاتساق والانسجام النصي.(ريكور، 2008).

ولذلك، تُعد عملية الترجمة من أكثر الأنشطة اللغوية تعقيداً نظراً لارتباطها بنقل النص من لغة إلى أخرى. فالترجمة، في جوهرها، هي فعل تواصلي يقوم على تفسير المعنى الكامن في النص الأصلي وإعادة إنتاجه في النص الهدف، بغية تحقيق قدر من التكافؤ بين النصين. ويتطلب ذلك مراعاة مختلف معايير التواصل الملازمة للنص الأصلي، بالإضافة إلى القيود الموضوعية والمعرفية المفروضة على المترجم.(Delisle,1999).

فيمكن القول إن الترجمة عملية تواصل معقّدة تتجاوز نقل الألفاظ لتسعى إلى إيصال المعنى والتأثير المقصود إلى قارئ اللغة الهدف، بما يضمن تحقيق الغاية من النص الأصلي في سياقه الجديد.

وبذلك، يمكن تعريف الترجمة كوسيلة تمكين بأنها أداة استراتيجية تهدف إلى تعزيز وصول الأفراد إلى المعلومات، وتمكينهم من مساءلة المنظمات غير الحكومية، والمشاركة في حوارات عادلة ومُجدية. ويتجاوز هذا المفهوم الدور التقليدي للترجمة كمجرد توفير إمكانية الوصول اللغوي، ليُصبح وسيلة لدعم التواصل وعمليات إنتاج المعرفة باللغات المحلية. في هذا الإطار، تتوقف اللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات المشتركة عن كونها اللغة الافتراضية للحوار، مما يفسح المجال للغات المحلية لكي تتبوأ مكانة مركزية. (Asaba ,2023).

وبناءً على ذلك، تتحول الترجمة إلى أداة تُمكن المجتمعات المحلية من ممارسة وكالتها الذاتية. كما أنها تُمثل آلية تستطيع من خلالها المنظمات غير الحكومية التخلي عن جزء من سلطتها عن طريق التحدي المُمنهج لاستخدامها للغة الإنجليزية كلغة تواصل افتراضية.

ثانياً: العدالة الاجتماعية والترجمة

تعريف العدالة لغويًا العدل لغويًا بأنه ما تستحسنه النفوس وتراه مستقيمًا، وهو نقيض الجور والظلم. يُطلق هذا المصطلح على الحاكم الذي يطبق الحق دون أن يتأثر بأهوائه، وهو كذلك أحد أسماء الله الحسنى.(ابن منظور، 2002).

تُعتبر العدالة الاجتماعية من أوسع المفاهيم وأكثرها قدسية في الفلسفة والعلوم الاجتماعية. هي مبدأ أساسي ظهر قبل القانون، وتُعد الفضيلة الأولى التي تحدد معنى الحق وتوجب احترامه. عند ارتباطها بشيء ما، فإنها تعني التوافق مع الحق والمساواة والاستقامة. أما عندما ترتبط بفاعل، فهي تُصنف ضمن الفضائل الإنسانية الأساسية الأربع: الحكمة، العدالة، العفة، والشجاعة.(عجاجة، 2011).

وفي الاستعمال الاعتيادي، تعني العدالة معاملة الأفراد بشكل متساوٍ دون تحيز، وإعطاء كل فرد حقه وفقًا للقواعد والمبادئ العامة. لذلك، فإن المحاكم التي تطبق القانون دون خوف أو محاباة تُعتبر جزءًا من نظام العدالة، وتتحقق العدالة عندما يُطبق القانون على الحالات الفردية بحيادية تامة.

ويُعرّف بيل العدالة الاجتماعية بأنها عملية وغاية في آنٍ واحد، فليست مجرد هدف نهائي، بل هي أيضاً طريقة للوصول إليه. الهدف هو إعادة بناء المجتمع على أساس مبادئ الإنصاف، الاعتراف، والإدماج. هذا التصور للمجتمع يتطلب توزيعًا عادلاً للموارد بطريقة مستدامة بيئياً، مع ضمان شعور جميع الأفراد بالأمان، وأن يُعترف بهم، وأن يُعامَلوا باحترام. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تكون العملية نفسها تشاركية وشاملة، تُثمّن التنوع البشري وتؤكد على قدرة الأفراد على اتخاذ القرارات والتصرف باستقلالية.(بيل ،2016).

وأيضًا عرّفتها بأنها الإنصاف (fairness) في العلاقات الإنسانية. ويُمكن فهم هذا المفهوم على أنه مبدأ يهدف إلى ضمان المعاملة العادلة، وتكافؤ الفرص، والتوزيع المتساوي لموارد المجتمعات وخيراتها بين جميع أفرادها. ويُعد هذا التوزيع ضروريًا لتحقيق مستوى من الرضا المعيشي وتلبية الاحتياجات الأساسية للأفراد. وتُعرّف الاحتياجات الأساسية في هذا السياق بأنها منظومة شاملة ومترابطة من المتطلبات الحياتية التي تتجاوز مجرد توفير المأكل والمشرب. (إليزابيث، 2007).

فالعدالة الاجتماعية تستند إلى قيم الإنصاف والمساواة واحترام التنوع، وتيسير فرص الاستفادة من الحماية الاجتماعية، وإعمال حقوق الإنسان في كافة مجالات الحياة، بما فيها مكان العمل.(اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الإسكوا]، 2010).

Mkurugenzi Mkuu wa ILO Bwana Houngbo anathibitisha kwa hakika kwamba hakuna maana maalumu ya kimataifa inayoeleza kuhusu Haki ya Kijamii lakini vile vile kwa hakika ulimwenguni kote inakubalika kwamba Haki ya kijamii inamaanisha kila mtu kutendewa kwa haki na kwa usawa. Hii ni pamoja na kupata

fursa sawa, haki za binadamu, na manufaa ya ukuaji bila kujali kabila, jinsia, dini, mwelekeo wa kijinsia, umri, ulemavu au nafasi ya kijamii na kiuchumi.[5]

يؤكد المدير العام للـــ ILO أنه لا يوجد حتى الآن تعريفات دولية موحدة لمفهوم العدالة الاجتماعية، لكنه في الوقت نفسه يشدد على أن هناك إجماعاً عالمياً على أن العدالة الاجتماعية تعني معاملة كل فرد بعدالة ومساواة، بما في ذلك الحصول على فرص متكافئة، والتمتع بحقوق الإنسان، والاستفادة من ثمار النمو بغض النظر عن العِرق أو الجنس أو الدين أو التوجه الجنسي أو العمر أو الإعاقة أو الوضع الاجتماعي والاقتصادي.

Investopedia inafafanua haki ya kijamii "*kama nadharia ya kisiasa na falsafa ambayo inasema kuwa kuna vipimo vya dhana ya haki zaidi ya yale yaliyo katika kanuni za sheria za kiraia au za jinai, ugavi wa kiuchumi na mahitaji, au mifumo ya maadili ya jadi. Haki ya kijamii inaelekea kuzingatia zaidi mahusiano ya haki kati ya makundi ndani ya jamii kinyume na haki ya mwenendo wa mtu binafsi au haki kwa watu binafsi*." Kwa kifupi, haki ya kijamii inalenga mahusiano na kile ambacho ni bora kwa wote.[6]

تعرف "إنفستوبيديا" العدالة الاجتماعية بأنها: "نظرية وفلسفة سياسية تقول بأن هناك أبعاداً لمفهوم العدالة تتجاوز تلك الموجودة في قوانين العدالة المدنية أو الجنائية، أو التوزيع الاقتصادي والاحتياجات، أو الأنظمة الأخلاقية التقليدية. تميل العدالة الاجتماعية إلى التركيز بشكل أكبر على العلاقات العادلة بين المجموعات داخل المجتمع، بدلاً من التركيز على عدالة سلوك الفرد أو العدالة للأفراد." باختصار، العدالة الاجتماعية تهدف إلى تحسين العلاقات وتحديد ما هو الأفضل للجميع.

Ajenda ya haki ya kijamii inalenga kuondoa ubaguzi na ukosefu wa usawa. Inakuza utu wa watu wote. Katika ulimwengu wa kazi hiyo inamaanisha kazi za heshima, mishahara ya haki, haki za kazi, majadiliano, usawa, na ulinzi wa kijamii kwa wote.[7]

إن أجندة العدالة الاجتماعية تركز على إزالة التمييز وأوجه عدم المساواة، وتعزيز كرامة جميع البشر. وفي عالم العمل، يعني ذلك وظائف لائقة، وأجور عادلة، وحقوق عمل، وحواراً اجتماعياً، ومساواة، وحماية اجتماعية للجميع.

وبذلك، العدالة الاجتماعية تعني وجود حقوق متساوية لجميع الناس، وإتاحة الفرصة لكل فرد، دون تمييز، للاستفادة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم. وهي رؤية تقوم على أن لكل إنسان الحق في التمتع بحقوق وفرص متساوية. ومن بين هذه الحقوق الاجتماعية: المشاركة في

[5] Haki ya Kijamii ni nini? | Habari za UN يوم 15 سبتمبر 2025، الساعة 1 ظهرًا

[6] 0.1: Haki ya Jamii ni Thamani Kazi! - Global Haki ya Kijamii ni nini? | Habari za UN يوم 15 سبتمبر 2025، الساعة 2 ظهرًا

[7] Haki ya Kijamii ni nini? | Habari za UN يوم 15 سبتمبر 2025، الساعة 1 ظهرًا

الانتخابات، والمساواة في الفرص الاقتصادية، والمساواة أمام القانون، والحق في الحصول على خدمات الرعاية الصحية. فالعدالة الاجتماعية تعزز الحقوق والمساواة في مختلف مجالات المجتمع.

فإن سياسات وممارسات الاتحاد الأوروبي تُظهر بوضوح أهمية الترجمة والترجمة الفورية في مجتمع متعدد اللغات. لا يقتصر دور هاتين الأداتين على تسهيل التواصل اليومي فحسب، بل يمتد ليشمل ضمان حقوق المواطنين والمقيمين داخل الاتحاد. فمع وجود 27 دولة عضو و 23 لغة رسمية، يصبح وجود مترجمين تحريريين وفوريين أمراً ضرورياً لضمان استمرارية عمل المؤسسات وشفافية العلاقة بينها وبين المواطنين. علاوة على ذلك، تُعد الترجمة أداة حيوية للوافدين والمقيمين في بلد غير بلدهم الأصلي، حيث تتيح لهم الوصول إلى الخدمات العامة والتفاعل مع الموظفين دون عوائق لغوية، مما يعكس التزاماً بتوفير بيئة شاملة ومتاحة للجميع. (Valero-Garcés, n.d.).

وتلعب الترجمة في مجال الخدمات العامة دوراً يتجاوز مجرد نقل الكلمات من لغة إلى أخرى، لتتحول إلى وساطة لغوية وثقافية. هذا المفهوم يعكس مسؤولية المترجم المزدوجة، حيث لا يقتصر دوره على تيسير التواصل اللفظي فحسب، بل يمتد ليشمل التعامل مع الفروقات الثقافية والفجوات المعرفية أو التفاوت في القوة بين مقدم الخدمة والمستفيد منها. وإن هذه المسؤولية المضافة تجعل من الترجمة أداة حيوية لضمان الإنصاف في التفاعلات بين الأفراد والمؤسسات العامة. فمن خلال سد الفجوات الثقافية والمعرفية، تضمن الترجمة أن تُقدم الخدمات بطريقة عادلة وشاملة، مما يمكّن جميع أفراد المجتمع، بغض النظر عن خلفياتهم اللغوية أو الثقافية، من الحصول على حقوقهم والوصول إلى الخدمات الأساسية بشكل متساوٍ. (Asaba,2023).

ومن منظور العدالة الاجتماعية، تلعب الترجمة دوراً محورياً في تمكين الأفراد. فهي تضمن أن يتمكن المواطنون والمقيمون من ممارسة حقوقهم بشكل كامل ودون أي قيود، بغض النظر عن لغتهم الأم. هذه الأهمية تتضاعف مع تزايد حركة الهجرة داخل وخارج الاتحاد، حيث تُصبح الترجمة المؤهلة خطوة أساسية نحو إدماج المهاجرين والوافدين الجدد في المجتمعات الجديدة. من خلال إزالة الحواجز اللغوية، تساهم الترجمة في بناء علاقات قائمة على الشفافية والشرعية، مما يضمن أن تكون المؤسسات العامة متاحة للجميع. (Valero-Garcés, n.d.).

تُعدّ الترجمة أداة محورية للعدالة الاجتماعية، حيث تتجاوز مهمتها مجرد نقل الكلمات لتصبح قوة فاعلة في مواجهة الظلم الهيكلي وتعزيز المساواة. فمن خلال سد الفجوات اللغوية والثقافية، تُمكّن الترجمة الفئات المهمشة من الوصول إلى المعلومات الأساسية، مثل الوثائق القانونية، مما يعزز مشاركتها المدنية ويُساعدها على المطالبة بحقوقها. تتناغم هذه الوظيفة مع نهج "سياسات الاختلاف الموضعي" (لإيريس

ماريون يونغ)، الذي يركز على التفاوتات الهيكلية المتجذرة في العرق، والجنس، والطبقة، حيث تُسهل الترجمة الاعتراف باحتياجات هذه المجموعات وتجنب حصر مشاكلها في أطر ثقافية ضيقة. (Boéri, 2024).

أخيراً، تُعد الترجمة قوة دافعة لتعزيز الحوار بين الثقافات والتماسك الاجتماعي. فهي لا تقتصر على مجرد نقل الكلمات، بل هي قيمة مضافة تُثري التفاهم والازدهار. من خلال تسهيل التواصل بين الشعوب المختلفة، تُساهم الترجمة في بناء مجتمع عالمي أكثر ترابطًا وتفهمًا، مما يؤكد أن اللغة ليست مجرد وسيلة للتعبير، بل هي أداة لبناء الجسور وتوحيد المجتمعات.

يُظهر الاهتمام المتزايد بمصطلح "الترجمة الفورية المجتمعية" (community interpreting) من قبل الجهات المعنية، بما في ذلك الحكومات والمؤسسات الأكاديمية، وعيًا متنامياً بالدور الحاسم للترجمة في المجتمعات متعددة الثقافات. هذا الاعتراف ليس مجرد تطور مصطلحي، بل يعكس تحولًا في فهم وظيفة الترجمة، حيث أصبحت تُرى كأداة أساسية للتفاعل الاجتماعي والتكامل. كما أن هذا التطور قد أدى إلى ظهور مسار بحثي جديد يركز على الجوانب الاجتماعية للترجمة، مما يثري المجال الأكاديمي ويعزز مكانة الترجمة كعنصر لا يتجزأ من تحقيق العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. فمن خلال الدراسات والأبحاث المتخصصة، يتسنى تطوير الممارسات والمنهجيات التي تضمن توفير خدمات ترجمة عالية الجودة تخدم الأهداف الإنسانية والاجتماعية على أكمل وجه. (Valero- n.d.).

وبذلك نستنتج إن جوهر البرامج التدريبية المتخصصة في الترجمة للخدمات العامة يرجع لإمكاناتها الكبيرة للمساهمة في تحقيق حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية. وهذا الارتباط الوثيق بين التدريب الأكاديمي والمبادئ الإنسانية يضع المترجمين في موقع محوري يتجاوز الدور التقليدي لنقل اللغة. فالمترجم في هذا السياق هو وسيط ثقافي يقع على عاتقه ضمان حصول الأفراد الذين لا يتحدثون لغة البلد المضيف على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية، المساعدة القانونية، والدعم الاجتماعي. إن الدور الذي يقوم به هؤلاء المترجمون لا يقتصر على تلبية حاجة لغوية فحسب، بل هو ضمانة للحماية من التهميش والإقصاء، مما يكفل معاملة جميع الأفراد بإنصاف وعدالة، ويؤكد على أن الترجمة أداة فعالة لتعزيز المساواة وحماية كرامة الإنسان.

فإن المترجمين من خلال ممارساتهم الأخلاقية ومناهجهم التدريبية التي تركز على العدالة الاجتماعية، يتبنون أدواراً أكثر فاعلية في دعم الحركات الاجتماعية وتعزيز التضامن، مما يُحوّل الترجمة إلى ممارسة سياسية وأخلاقية تهدف إلى إحداث تغيير اجتماعي ملموس.

كما تُشكل المقاربة الترجمية للعدالة الاجتماعية نهجًا فكريًا وممارسةً عمليةً تتجاوز حدود الترجمة التقليدية، بهدف مواجهة الظلم الهيكلي وتفعيل العدالة في المجتمعات المعاصرة. تستخدم هذه المقاربة الترجمة كأداة حيوية لتجاوز الحواجز اللغوية والثقافية، مما يسمح للأصوات المهمشة بالظهور ومعالجة أوجه عدم المساواة المتجذرة في التاريخ الاستعماري والأنظمة الأبوية. تُسهم هذه المقاربة في بناء جسور التواصل بين الأكاديميين والنشطاء، مما يخلق مساحات حوارية تعاونية لاستكشاف حلول مبتكرة للظلم الاجتماعي. كما أنها تعمل على التوسط بين أنظمة المعرفة المختلفة، مع إعطاء مساحة للأفكار المتمردة وغير السائدة، مما يُثري الحوار ويُعزز التعددية المعرفية. وفي سياق الأزمات العالمية المعقدة، تُصبح هذه المقاربة متعددة التخصصات وشمولية، حيث تُدمج مجالات متنوعة مثل العلوم الطبية والصحية، وتتصدى لأوجه عدم المساواة التي تحد من قدرة العلم على معالجة المظالم الاجتماعية. (Boéri, 2024).

وتدعو المقاربة الترجمية إلى تبني نهج إنساني في حركة "العلم المفتوح"، يتجاوز مجرد ترجمة المخرجات العلمية، ويُعزز الحوار والتنوع بين مختلف التخصصات واللغات والأعراق، مما يُرسخ دور الترجمة كمحرك رئيسي للتغيير الاجتماعي الإيجابي.

يرى سميث أن العدالة الاجتماعية تتجاوز مجرد توزيع السلع المادية، لتشمل الإنصاف والمساواة في توزيع سمات أوسع تؤثر على رفاهية الناس. إنه مهتم بشكل خاص بكيفية نشوء الظلم الاجتماعي، ويربطه بشكل وثيق بالأنظمة القانونية وحقوق الإنسان.

النقطة المحورية في فكر سميث هي أن الفضاء الجغرافي ليس مجرد خلفية للظلم، بل هو عامل فاعل في خلقه. يجادل بأن قضايا مثل حقوق المواطنة وتوزيع حقوق الملكية هي قضايا "جغرافية بعمق". فالإقصاء الاجتماعي، مثل الفصل العنصري في الأحياء السكنية، هو دليل واضح على كيفية استخدام الفضاء لإدامة الظلم. يرى سميث أن التفاوتات العالمية والمحلية، مثل فقر المدن، قد تحولت من مجرد "أمر طبيعي" إلى قضية أخلاقية تتطلب الاهتمام.

يرى سميث أن العدالة الاجتماعية تتجاوز مجرد توزيع السلع المادية، لتشمل الإنصاف والمساواة في توزيع سمات أوسع تؤثر على رفاهية الناس، إنه مهتم بشكل خاص بكيفية نشوء الظلم الاجتماعي، ويربطه بشكل وثيق بالأنظمة القانونية وحقوق الإنسان.

فالنقطة المحورية في فكر سميث هي أن الفضاء الجغرافي ليس مجرد خلفية للظلم، بل هو عامل فاعل في خلقه، يجادل بأن قضايا مثل حقوق المواطنة وتوزيع حقوق الملكية هي قضايا "جغرافية بعمق". فالإقصاء الاجتماعي، مثل الفصل العنصري في الأحياء السكنية، هو دليل واضح على كيفية استخدام

الفضاء لإدامة الظلم. يرى سميث أن التفاوتات العالمية والمحلية، مثل فقر المدن، قد تحولت من مجرد "أمر طبيعي" إلى قضية أخلاقية تتطلب الاهتمام.

كما يركز هارفي على العدالة في الأقاليم. يعرّف العدالة الاجتماعية بأنها "توزيع عادل يتم التوصل إليه بشكل عادل"، مع التأكيد على أهمية توزيع الموارد ليس فقط بين الأفراد، بل أيضاً بين المجموعات والأقاليم المختلفة. يعتمد هارفي على ثلاثة معايير رئيسية للعدالة التوزيعية الإقليمية:

- الحاجة: يعتبرها المعيار الأهم. تشمل الحاجات الأساسية الغذاء، السكن، الرعاية الصحية، التعليم، والخدمات البيئية.
- المساهمة في الصالح العام: يركز على كيفية تأثير توزيع الموارد في منطقة ما على الظروف في المناطق المجاورة.
- الجدارة: يربطها بالظروف البيئية الصعبة (مثل الكوارث الطبيعية) التي تفرض تحديات إضافية على الأنشطة البشرية في إقليم معين.

وبناءً على هذه المعايير، يخلص هارفي إلى أن العدالة الاجتماعية الإقليمية تتطلب توزيع الدخل بطريقة تلبي احتياجات السكان، وتزيد من التأثيرات الإيجابية بين الأقاليم، وتخصص موارد إضافية للمناطق المتضررة.وتتطلب أيضًا وجود آليات مؤسسية وسياسية تضمن أن آفاق المناطق الأقل حظاً تكون جيدة قدر الإمكان.

مثلما يتساءل سميث عن دور الهياكل الاجتماعية في تعزيز الظلم، يمكن للترجمة أن تكون أداة لمواجهة هذا الظلم، من خلال:

- نقل الخطابات المضادة للسلطة: الترجمة ليست مجرد نقل للكلمات، بل هي وسيلة لنشر الأفكار والخطابات التي تتحدى الأوضاع القائمة. يمكن للمترجمين أن يلعبوا دوراً في نقل قصص المظلومين وأصوات المهمشين عبر الحدود اللغوية والثقافية، مما يحوّل محنة الفقراء من قضية محلية إلى قضية أخلاقية عالمية، وهو ما يطمح إليه سميث.
- تعزيز "الحقوق غير المادية": بما أن مفهوم سميث للعدالة الاجتماعية لا يقتصر على السلع المادية، فالترجمة تساهم في توزيع "السلع" غير المادية مثل المعرفة والكرامة والاعتراف. فترجمة الأدب أو الفكر من ثقافات مهمشة يعطيها مكانة وأهمية عالمية، ويساهم في الاعتراف بها كجزء من النسيج الإنساني.

فالترجمة هي ممارسة "جغرافية"، لأنها لا تتعامل فقط مع الكلمات، بل مع المسافات التي تفصل بين البشر والمجتمعات، وتعمل على تقليص هذه المسافات، وتحويل الفضاء من أداة للإقصاء إلى ساحة للعدالة.

وعندما ننظر إلى نجد أنها تخلق "الفضاء" اللازم للتواصل والوصول، وذلك على غرار حجة سميث بأن الإقصاء الاجتماعي جغرافي بطبيعته، فإن حاجز اللغة هو شكل من أشكال "الإقصاء المكاني" الذي يمنع الناس من الوصول إلى الحقوق والفرص. الترجمة هنا تقوم بدور الجسر، حيث:

- تكسر حواجز الوصول: تتيح للمهاجرين واللاجئين والمجتمعات المهمشة الوصول إلى المعلومات القانونية، والخدمات الطبية، والتعليم، وحقوق المواطنة، التي غالبًا ما تُكتب بلغة الأغلبية أو الطبقة الحاكمة. هذا يربط مباشرة بحجة سميث حول حقوق المواطنة وحقوق الملكية، حيث أن عدم فهمها أو الوصول إليها يؤدي إلى تعميق الإقصاء الاجتماعي.
- تُعزز التوزيع العادل: من منظور هارفي، تعمل الترجمة على ضمان أن يتم "توزيع" المعرفة والموارد الثقافية والاجتماعية بشكل عادل بين المجموعات المختلفة. فعندما تُترجم النصوص المهمة – سواء كانت وثائق حقوق إنسان أو أدلة خدمات عامة – إلى لغات متعددة، فإنها تساهم في تلبية "الحاجة" الأساسية للمجتمعات إلى المعلومات، وبالتالي تحقق أحد أهم معايير هارفي للعدالة التوزيعية.
- تُبرز "الجدارة" وتقلل من الصعوبات: في سياق هارفي، يمكن للترجمة أن تساعد في التغلب على الصعوبات البيئية والاجتماعية. ففي حالات الكوارث الطبيعية أو الأزمات الصحية، تضمن الترجمة وصول المعلومات الحيوية للمتضررين، مما يمكّنهم من اتخاذ القرارات الصحيحة ويقلل من الأضرار.

ثانيًا: دراسة حالة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان باللغة السواحيلية

أولًا: نبذة عن إعلان العالمي لحقوق الإنسان

الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعد وثيقة تاريخية هامة في تاريخ حقوق الإنسان— صاغه ممثلون من مختلف الخلفيات القانونية والثقافية من جميع أنحاء العالم، واعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في باريس في 10 كانون الأول/ ديسمبر 1948 بموجب القرار 217 ألف بوصفه أنه المعيار المشترك الذي ينبغي أن تستهدفه كافة الشعوب والأمم. وهو يحدد،و للمرة الأولى، حقوق الإنسان الأساسية التي يتعين حمايتها عالميا. وترجمت تلك الحقوق إلى 500 لغة من لغات العالم. ومن المعترف

به على نطاق واسع أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد ألهم ومهد الطريق لاعتماد أكثر من سبعين معاهدة لحقوق الإنسان، مطبقة اليوم على أساس دائم على المستويين العالمي والإقليمي. (الأمم المتحدة، 1948).

يهدف الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بكونه وثيقة تاريخية محورية، إلى إرساء مجموعة من الأهداف السامية التي تعكس تطلعات الإنسانية نحو عالم أكثر عدلاً وسلاماً. يمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلي: (الأمم المتحدة، 1948).

1. توفير خارطة طريق عالمية لحماية الحقوق الأساسية

يُعد الإعلان بمثابة خارطة طريق عالمية للحرية والمساواة، حيث وضع معياراً دولياً للحقوق الأساسية التي يجب أن يتمتع بها جميع الأفراد. قبل صدوره، لم يكن هناك إجماع عالمي على حقوق معينة تستحق الحماية، مما جعل الأفراد عرضة للانتهاكات. بفضل هذا الإعلان، تم الاتفاق لأول مرة على أن لكل شخص حقوقًا وحريات أساسية لا يمكن التنازل عنها، مثل الحق في الحياة، والحرية، والأمن الشخصي.

2. منع تكرار الفظائع والانتهاكات الإنسانية

أُصدر الإعلان بشكل أساسي كرد فعل على "الأفعال الهمجية التي آذت ضمير الإنسانية" خلال الحرب العالمية الثانية. كان الغرض من إنشائه هو منع تكرار الفظائع التي ارتكبت في تلك الفترة. من خلال تحديد حقوق الإنسان كـــ أساس للحرية والعدالة والسلام، سعى الإعلان إلى بناء منظومة قيم عالمية تحمي الأفراد من الظلم والاضطهاد. هذا الارتباط المباشر بين حقوق الإنسان والسلام العالمي يؤكد على أن احترام كرامة الإنسان هو حجر الزاوية لتحقيق الاستقرار والأمان.

3. تعزيز مبدأ المساواة وعدم التمييز

أحد الأهداف الرئيسية للإعلان هو التأكيد على أن جميع بني البشر أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق، بغض النظر عن الجنس، اللون، المعتقد، الدين، أو أي خصائص أخرى. من خلال المبادئ التي ينص عليها، يسعى الإعلان إلى محاربة جميع أشكال التمييز، سواء كانت عرقية، دينية، سياسية، أو اجتماعية، ويدعو إلى معاملة جميع الأفراد على قدم المساواة، مما يضمن لهم الفرص المتساوية في الحياة.

4. إرساء أساس القانون الدولي لحقوق الإنسان

يُعتبر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الوثيقة الأم التي أدت إلى تطوير العديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية اللاحقة. الحقوق الثلاثون التي يحددها، والتي تشمل الحقوق المدنية، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية، أصبحت الأساس الذي بُني عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان. هذا الإرث

المستمر يجعل الإعلان ليس مجرد وثيقة تاريخية، بل وثيقة حية تُستخدم كمرجع أساسي لحماية الحقوق في جميع أنحاء العالم.

5. إلهام العمل والمواجهة لمواجهة التحديات الحديثة

لا يقتصر هدف الإعلان على حماية الحقوق فقط، بل يهدف أيضاً إلى إلهام الأفراد والمؤسسات لمواجهة التحديات المعاصرة. يدعو الإعلان إلى مقاومة الهجمات على الحقوق، ومواجهة الأنظمة التي تعيد إنتاج الظلم، وتغيير طبيعة الحوكمة العالمية لتحقيق العدالة. إنه يحث على بناء قيادات ومؤسسات جديدة قادرة على صون كوكبنا وضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ثانياً: نبذة عن اللغة السواحيلية ومكانتها

تُعد اللغة السواحيلية، التي يُحتفل بيومها العالمي في السابع من يوليو، من أبرز اللغات الإفريقية، حيث يتحدث بها أكثر من 200 مليون شخص. لم تعد هذه اللغة مجرد وسيلة تواصل محلية، بل أصبحت لغة موحدة لشرق ووسط وجنوب القارة الإفريقية، ولساناً رسمياً للعديد من الهيئات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي، ومجموعة تنمية الجنوب الإفريقي، والجماعة الإفريقية الشرقية، مما يعكس دورها المتنامي في تحقيق التكامل القاري. هذا الاعتراف العالمي المتزايد باللغة السواحيلية، أدى إلى أن تصبح أول لغة إفريقية تحظى بتخصيص يوم دولي لها من قبل منظمة اليونسكو، تقديراً لدورها في تعزيز التعددية اللغوية، ونشر ثقافة التسامح، ودعم أهداف التنمية المستدامة. كما أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها A/RES/78/312 على أهميتها في تعزيز التضامن الإنساني، وترسيخ السلام، وبناء الوعي بالهوية القارية المشتركة.

وتمثل السواحيلية وعاءً ثقافياً يحمل هوية الشعوب الإفريقية وذاكرتها، وقد ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالحركات التحررية، حيث كانت لغة النضال على ألسنة القادة والمناضلين، وعلى رأسهم جوليوس نيريري، الذي أسهم في ترسيخها رمزاً للكفاح والكرامة الوطنية. فإن اللغة السواحيلية ليست مجرد أداة للتواصل، بل هي جسر حضاري يربط بين الماضي والحاضر والمستقبل. بفضل بنيتها الصوتية المنطقية والسلسة، تعد من أسهل اللغات الإفريقية تعلماً، وهي بذلك تسهم في تعزيز التعليم وحماية التراث الثقافي، وتمكين التقدم الاجتماعي والاقتصادي في القارة الإفريقية.

Mkurugenzi Mkuu wa shirika la Umoja wa Mataifa la Elimu, Sayansi na Utamaduni, UNESCO Audrey Azoulay, amesema, “ikiwa na wazungumzaji kati ya milioni 120 hadi 150, lugha ya Kiswahili ni moja ya lugha zinazoshamiri kuvuka mipaka ya kule inamozungumzwa. Lugha ya Kiswahili ina maneno kutoka Kusini mwa Afrika, uarabuni, Ulaya na India”.

صرحت المديرة العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، أودري أزولاي، أن "تعتبر اللغة السواحيلية، التي يتحدث بها ما بين 120 إلى 150 مليون شخص، واحدة من اللغات التي تزدهر وتتجاوز الحدود حيث يتم التحدث بها. وتحتوي اللغة السواحيلية على كلمات من جنوب أفريقيا، والوطن العربي، وأوروبا، والهند."

تُعدّ اللغة السواحيلية من اللغات البانتوية وتُستخدم كلغة أم أو ثانية في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. وهي لغة التجارة والاتصال المشترك في منطقة شرق ووسط أفريقيا. فتُعتبر السواحيلية في تنزانيا وكينيا لغة رئيسية ومحورية، حيث تُستخدم كلغة وطنية ورسمية. في تنزانيا، تُعدّ لغة الحكومة والبرلمان، ووسيلة للتعليم في المدارس الابتدائية والجامعات. كما أنها تُستخدم على نطاق واسع في الإعلام والعبادات الدينية، مما يعكس مكانتها الراسخة في الحياة العامة. أما في كينيا، فقد نصّ دستور 2010 على كونها لغة وطنية ورسمية، وتُدرَّس في المدارس والجامعات، وتُستخدم في البرلمان، والتجارة، والجيش، والشرطة. بالإضافة إلى ذلك، هي لغة التواصل بين القبائل المختلفة وتُستخدم في الحملات السياسية ووسائل الإعلام.

تُظهر دول مثل أوغندا، بوروندي، ورواندا اهتماماً متزايداً باللغة السواحيلية. في أوغندا، بدأ استخدامها على نطاق واسع منذ عام 2005، وأصبحت تُدرّس في العديد من الجامعات وتُستخدم بشكل خاص من قبل قوات الأمن. وفي بوروندي، هي لغة شائعة في شرق البلاد وتُدرّس في بعض الجامعات وتُستخدم في الإذاعات العامة والخاصة. أما في رواندا، فقد أعلنتها الحكومة لغة رسمية وأدرجتها في مناهج التعليم الوطني. تُدرّس في جامعة رواندا وأصبحت مادة إجبارية في المدارس الثانوية، مع سعي الحكومة لجعلها إحدى اللغات الوطنية. هذا الانتشار المتزايد يعكس أهميتها المتنامية كوسيلة للاتصال الإقليمي.

في جمهورية الكونغو الديمقراطية، تُعتبر الفرنسية هي اللغة الرسمية، إلا أن السواحيلية هي إحدى اللغات الوطنية الأربع وتُستخدم بشكل خاص في شرق البلاد وفي الجيش. ورغم أن عدد متحدثي الفرنسية كلغة أولى أو ثانية كبير، إلا أن السواحيلية تحافظ على مكانتها كلغة حيوية في مناطق معينة. أما في جنوب السودان، فاللغة الإنجليزية هي اللغة الرسمية، وتسعى الحكومة لنشر السواحيلية منذ انضمامها إلى جماعة شرق أفريقيا، مما يُظهر رغبة في التكامل الإقليمي.

نتيجة لهذه التباينات في الاستخدام والانتشار، أُنشئت لجنة السواحيلية لجماعة شرق إفريقيا (KAKAMA) عام 2007 بهدف توحيد الجهود وتعزيز استخدام اللغة. تُشجع اللجنة على تعلم السواحيلية في الدول التي لا تُستخدم فيها على نطاق واسع مثل رواندا وبوروندي وأوغندا وجنوب السودان. وقد أسهم تأسيس اللجنة في تعزيز التعاون الإقليمي وتطوير اللغة السواحيلية لتصبح أداة قوية لتوحيد شعوب المنطقة.

ثالثًا: دراسة الحالة لإعلان حقوق الإنسان باللغة السواحيلية

تقوم المادة الأولى على بناء نحوي وصرفي يعكس دقة اختيار الألفاظ وتكامل بنيتها الدلالية. إذ تُفتتح بالتركيب "Watu wote"، حيث يؤدي الاسم "watu" (الناس) وظيفة الفاعل المقدم، بينما يضفي الوصف "wote" (جميع) بعداً توكيدياً يرسّخ شمولية الخطاب. يلي ذلك الفعل "wamezaliwa" المؤلف من البادئة "wa–" الدالة على الفاعل الجمع العاقل، والبادئة الزمنية "–me" التي تشير إلى الزمن الماضي القريب أو الحالة التامة، مع الجذر "–zaliwa" (يُولد بصيغة المجهول)، ليؤكد حقيقة أن جميع الناس وُلدوا huru (أحراراً)، وهو حال يصف وضعهم الإنساني منذ لحظة الميلاد. ثم تنتقل الجملة إلى صيغة اسمية في "hadhi na haki zao ni sawa" حيث يتجاور مفهوما "hadhi" (الكرامة) و"haki" (الحقوق) مقرونين بضمير الملكية "zao"، ليشكلا حكماً قيمياً قاطعاً بمساواة البشر في الكرامة والحقوق. ويعاد التوكيد بواسطة عبارة "Wote wamejaliwa"، حيث يكشف الفعل المبني للمجهول "–jaliwa" عن فعل العطاء الإلهي أو الفطري، مقروناً بمفعوليه "akili na dhamiri" (العقل والوجدان/الضمير)، الأمر الذي يعزز البعد الإنساني والأخلاقي للنص. وتأتي أداة الربط "hivyo" (لذلك) متبوعة بالفعل "yapasa" (يجب) لتؤسس لبعد إلزامي معياري، يقود إلى فعل الواجب: "watendeane kindugu". هنا يتشكل الفعل من الجذر "–tenda" (يفعل)، مع اللاحقة "–ea" التي تفيد التوجه بالفعل نحو الآخر، واللاحقة "–ne" الدالة على التبادل، ليؤكد مبدأ المعاملة المتبادلة. أما كلمة "kindugu"، المشتقة من "ndugu" (أخ)، فهي تحمل دلالة أخلاقية عميقة تُحيل إلى روح الأخوة الإنسانية والتضامن المشترك. ومن ثم فإن المادة في بعدها الدلالي تؤسس لنسق قيمي يقوم على ثلاثية الكرامة (hadhi)، الحقوق (haki)، والوجدان الأخلاقي (dhamiri)، بوصفها مرتكزات أساسية تبرر السلوك الإنساني القائم على الإخاء (kindugu).

تشير المادة الثانية إلى أن لكل إنسان الحق في التمتع بجميع الحقوق دون أي شكل من أشكال التمييز. من الناحية النحوية، اعتمد النص على الفعل anastahili (يستحق) مع المفعول به haki zote (كل الحقوق)، وجاءت أداة النفي bila (بدون) قبل المصدر ubaguzi (التمييز) لتكوين شبه جملة حالية. كما تم استخدام أداة التوضيح yaani (أي) لتقديم قائمة أمثلة غير حصرية على صور التمييز. أما من الناحية الصرفية، فقد استُعملت بادئة الفاعل a– للدلالة على الضمير الغائب المفرد، بينما الجذر –stahili حمل معنى الاستحقاق، وجاءت كلمة ubaguzi مشتقة من الفعل –bagua (يميز) مع البادئة u– لتحويله إلى اسم. دلالياً، يبرز النص شمولية الحق في الاستحقاق وعدم قبوله أي استثناء، مؤكداً على أن قائمة صور التمييز تغطي جميع الحالات الممكنة والمعروفة وغير المعروفة.

أما المادة الثالثة، فقد جاءت بصياغة بسيطة ومتوازنة تؤكد بداهة الحقوق الأساسية لكل إنسان. تتكون الجملة من فاعل Kila mtu (كل إنسان) وخبر متكرر ana haki ya... مع اختلاف المتمم في كل مرة (kuishi – العيش، uhuru – الحرية، kulindwa – الحماية). صرفياً، جاء الفعل ana من الجذر – wa na، بينما اعتمدت الصياغة على المصادر مثل kuishi و kulindwa التي حملت معنى الفعل المجرد أو صيغة المجهول. أما على المستوى الدلالي، فقد عمل التكرار المقصود لعبارة haki ya... على تكريس قيمة هذه الحقوق وإبراز مساواتها في الأهمية والضرورة.

وتنتقل المادة الرابعة إلى النهي الصريح عن ممارسة الرق أو أشكاله. تبدأ الجملة بفاعل Mtu ye yote (أي شخص) يليه فعل نهي في صيغة المبني للمجهول asifanywe (ألا يُجعل) مع المفعول به mtumwa au mtwana (عبد أو رقيق). ثم تأتي جملة اسمية تقريرية utumwa na biashara yake ni marufuku (الرق وتجاراته محظور). من حيث الصرف، تعكس صيغة asifanywe النهي باستخدام usi– متبوعاً بالفعل المبني للمجهول –fanywa. أما كلمة marufuku فهي لفظ معرّب من أصل عربي بمعنى "المحظور". دلالياً، تعكس الصياغة قوة قطعية باستخدام تراكيب لا تحتمل التأويل، بما يضمن حظر الرق بجميع صوره وبشكل مطلق.

وتعزز المادة الخامسة هذا الاتجاه بحظر التعذيب والمعاملة القاسية. إذ صيغت الجملة كسلسلة من أفعال النهي المبنية للمجهول (asiteswe – ألا يُعذب، asiadhibiwe – ألا يُعاقب، asidharauliwe – ألا يُهان)، تنتهي بمصدرين (kutendewa kinyama au kikatili – المعاملة الحيوانية أو الوحشية) كمفعول به لما سبق. صرفياً، يبرز استخدام صيغة المبني للمجهول لتوجيه الاهتمام نحو الضحية لا الفاعل. أما دلالياً، فإن التدرج من التعذيب إلى المعاملة الحيوانية إلى الوحشية يرسم سلّمًا تصاعديًا في القسوة، بينما تُسهم الاستعارات (kinyama و kikatili) في إبراز الانحطاط الأخلاقي المرتبط بهذه الأفعال.

وفي المادة السادسة، نجد تأكيداً على الاعتراف بالشخصية القانونية. تبدأ الجملة بظرف المكان Mbele ya sheria (أمام القانون) يليه الفاعل kila mtu (كل إنسان) والخبر ana haki ya... مع المتمم kutambulika kama mtu (أن يُعترف به كشخص). وصرفياً، جاء المصدر kutambulika من الفعل –tambua (يعترف/يعرف) مع اللاحقة –ika التي تفيد إمكانية حدوث الفعل أو كونه مبنياً للمجهول. ودلالياً، اختُزل مفهوم "الشخصية القانونية" المعقد إلى صياغة إنسانية بسيطة تسهل فهمها على أي قارئ، ما يعكس وضوح الحق وعموميته.

وتجمع المادة السابعة بين المبدأ العام والتطبيق العملي للمساواة. إذ تبدأ بجملة اسمية تقريرية Mbele ya sheria watu wote ni sawa (أمام القانون كل الناس متساوون)، ثم تفصل في جمل لاحقة

لتوضيح الاستحقاق المتساوي للحماية والتمتع بالحقوق دون تمييز. ومن حيث الصرف، جاءت كلمة sawa (متساوون) كصفة ثابتة غير متغيرة، والفعل wanastahili دمج بين بادئة الجمع العاقل wa– وجذر الفعل –stahili. دلالياً، تظهر المادة الترابط بين المساواة النظرية (كلهم متساوون) والتطبيق العملي لها (الحماية المتساوية ومنع التمييز).

تنطلق المادة الثامنة بتوكيد الحق في kutetewa (أن يُدافع عنه)، حيث يُستخدم المصدر المبني للمجهول لتوجيه التركيز نحو المستحق للحماية. ووجود baraza la hukumu (مجلس القضاء) يضفي شرعية مؤسسية، بينما عبارة kwa mujibu wa kanuni na sheria تؤكد خضوع الحق لإطار قانوني صارم.

أما المادة التاسعة فتُصاغ بصيغة النهي (asikamatwe، asifungiwe) التي تعكس قوة إلزامية في الخطاب القانوني، مع ربط كل الأفعال بعبارة bila sheria، فيظهر أن غياب الأساس القانوني يبطِل أي إجراء بحق الفرد.

وتأتي المادة العاشرة لتؤسس لمبدأ kuhukumiwa vyema (المحاكمة العادلة)، حيث تستعمل الأوصاف النسبية lililo huru وlisilo na upendeleo لتحديد صفات القضاء: الاستقلال والحياد، وهو تأكيد لغوي على ضرورة نزاهة المؤسسة القضائية.

في المادة الحادية عشرة، يبرز المبدأ الدستوري للبراءة الأصلية عبر التركيب kuangaliwa kama si mkosefa (أن يُعتبر غير مذنب). كما يُستخدم الفعل imethibitishwa (تم إثبات) بالمبني للمجهول للدلالة على حياد القضاء، مع الإشارة إلى أن العقوبة لا تُغلَّظ إلا ضمن الإطار القانوني السابق.

وتكمل المادة الثانية عشرة هذه الحزمة عبر حماية mambo ya faragha (مسائل الخصوصية) والكرامة (heshima na sifa). الفعل asiingiliwe يرسخ حرمة الحياة الخاصة، فيما يعكس asivunjiwa heshima تأكيداً على صون السمعة.

تُجسّد المادة الثالثة عشرة الحق في حرية التنقل والهجرة والعودة، وصياغة anapotaka (حيثما يشاء) تكشف اتساع الحرية المكانية، بينما الأفعال kuhama وkurejea تؤكد حق الفرد في تقرير مصيره الجغرافي.

وفي المادة الرابعة عشرة، يُستخدم الفعل kukimbilia للدلالة على اللجوء طلباً للحماية، بينما kustarehe يضيف بُعد الاستقرار والطمأنينة في الملجأ، ونجد أن التركيب kuepukana na udhalimu يحصر السبب المشروع للجوء في الاضطهاد، وهو ما ينسجم مع المعايير الدولية.

أما المادة الخامسة عشرة فتطرح مبدأ حق الجنسية عبر مصطلح utaifa، وصيغة النهي asinyang'anywe تحظر الحرمان التعسفي من الهوية القانونية، وهو ما يعزز قيمة الانتماء الوطني كشرط أساسي لممارسة بقية الحقوق.

في المادة السادسة عشرة، يبرز التوازن الجندري عبر التركيب wanaume kwa wanawake، الذي يوحي بالشراكة لا بالتفاضل. والفعل kufungwa يشير إلى عقد الزواج بوصفه فعلًا مؤسسيًا، بينما عبارة kwa hiari na mapatano kamili تؤكد أن الإرادة الحرة هي أساس الرابطة. إضافة إلى ذلك، توصَف الأسرة بأنها kiungo cha asili (الوحدة الطبيعية)، مما يمنحها مكانة قانونية هامة.

أما المادة السابعة عشرة فتتعلق بالملكية الفردية (mali yake binafsi) والجماعية (kwa kushirikiana)، وهذا التنوع الدلالي يعكس إدراك مرونة الأشكال الاقتصادية، ويضمن الاعتراف بحقوق الملكية في كل من البعدين الفردي والجماعي.

تُفصِّل المادة الثامنة عشرة حرية المعتقد عبر ثلاثية mawazo (الفكر)، dhamira (الضمير)، وimani (العقيدة)؛ فالأفعال kuabudu وkuadhimisha تكشف عن بعد شعائري علني للحرية الدينية، فيما يؤكد التركيب uhuru wa kubadili dini yake على الحق في التحول الديني، وهو من أوسع أشكال الحرية الروحية.

وفي المادة التاسعة عشرة، يظهر الحق في التعبير عبر أفعال مثل kutoa maoni (إبداء الرأي) وkushikilia maoni (التمسك بالرأي)، ونجد أن عبارة bila kujali mipaka تكسر القيود الجغرافية والسياسية، مما يعكس الطبيعة حرية الإعلام وتداول المعلومات.

وتركز بالمادة العشرين على الحق في التجمع وتكوين الجمعيات، فنلاحظ أن تركيب anayo haki (له الحق) يضفي قوة تأكيدية، وبينما الفعل asilazimishwe يحمي الأفراد من أي شكل من أشكال الإكراه على العضوية، فهذا التوازن بين حرية الانضمام وحرية الانسحاب يرسخ مبدأ الاستقلالية الفردية في الفضاء العام.

تبرز المادة 21 في بنية بسيطة لكنها ذات دلالة سياسية قوية، إذ تستعمل تركيبًا مباشرًا يربط بين الشعب وإرادته من خلال عبارة matakwa ya watu (إرادة الشعب)، وهذا التركيب يعكس حضور الفاعل الجمعي ويؤكد على سيادة الشعب كمصدر للشرعية.

أما على المستوى الصرفي، فيظهر استخدام صيغة الجمع (watu، matakwa) بما يعزز الطابع الجماعي للنص. ودلاليًا، يطرح النص مفهومًا مجردًا يرتبط بالسياسة والمجتمع، حيث أن "إرادة الشعب" هنا ليست مجرد رغبة فردية، وإنما تصور قانوني يشرعن حق الشعوب في تقرير مصيرها.

تتميز المادة 22 بتعقيد نحوي أكبر من سابقتها، إذ تُصاغ الجملة في صورة مركبة طويلة تتضمن عبارات اعتراضية مثل ambazo ni za lazima...، مع استخدام متكرر لأدوات الجر مثل kwa وkwa mujibu wa njia ya. هذه البنية تعكس محاولة لتفصيل مضمون الحق في مستوى معيشي لائق. وعلى المستوى الصرفي، يظهر الفعل kutunzwa (أن يُصان) المشتق من الجذر –tunza (يحافظ) في صيغة المبني للمجهول، مما يضفي على النص قوة إلزامية ويوحي بأن صيانة هذا الحق واجبة. كما أن التعبير anastahili kupata (يستحق الحصول على) يوضح من خلال الجمع بين فعل الاستحقاق –stahili وفعل التملك –pata أن هذا الحق مضمون للفرد. أما دلاليًا، فإن مصطلح hali bora ya maisha (مستوى معيشة لائق) يمثل مفهومًا اقتصاديًا واجتماعيًا مجردًا يتجاوز المعنى اللغوي المباشر ليشير إلى الضمانات الأساسية للحياة الكريمة.

تتسم المادة 23 ببنية نحوية أقرب إلى البساطة، حيث يتركز المعنى على الفعل anastahili kupata (يستحق الحصول على)، وهو تركيب نحوي وصرفي مباشر يعكس جوهر الحق.

من الناحية الصرفية، تكشف الصيغة عن جمع بين فعلين متتالين، الأول يعبر عن الاستحقاق (–stahili) والثاني عن الحصول (–pata). هذا التراكم الصرفي يعزز المعنى القانوني للحق.

دلاليًا، تؤكد المادة على أن الاستحقاق ليس أمرًا شكليًا بل مضمونًا حقيقيًا يمكن للفرد المطالبة به.

نلاحظ أن المادة 24 معقدة نحويًا بشكل لافت، إذ يستخدم تراكيب متكررة مثل iwepo wazi kwa wote (أن تكون مفتوحة للجميع) لتأكيد مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص، وأدوات الربط مثل na وau تعمل على خلق تدرج منطقي في عرض المبادئ التعليمية. وعلى المستوى الصرفي، يتضح استخدام الفعل kuendeleza (تنمية/تطوير) المشتق من الجذر –endelea مضافًا إليه اللاحقة السببية –isha. هذا الاشتقاق يحمل دلالة سببية تشير إلى دفع التنمية الإنسانية إلى الأمام. أما من حيث المعنى، فالمادة تنص على أن التعليم يجب أن يسهم في kuendeleza hali ya binadamu (تنمية شخصية الإنسان). ويظهر هنا توظيف مجازي في كلمة barabara التي تعني "مكتمل" للإشارة إلى اكتمال التطور البشري.

وفي المادة 28، يستخدم بنية نحوية واضحة ومباشرة، مع تركيز على الحق في المشاركة، فالتركيب هنا يستخدم صيغة الجمع لإبراز شمولية الحق.صرفيًا، نجد الفعل ushiriki (مشاركة) مشتقًا من الجذر –shiriki (يشارك)، وهو مصدر يدل على الفعل المجرد لكنه في السياق يأخذ بعدًا قانونيًا. ودلاليًا، يطرح النص مفهوم ushiriki katika maisha ya utamaduni (المشاركة في الحياة الثقافية)، بما يعكس أهمية الحقوق الثقافية كجزء من منظومة الحقوق الأساسية للإنسان.

تأتي المادة 29 في صياغة نحوية مركبة تعكس التوازن بين الحقوق والواجبات، حيث يظهر الفاعل الجمعي من خلال كلمات مثل jamii (المجتمع). كما يبرز التكرار في التركيب للتأكيد على المسؤوليات. فمن الناحية الصرفية، يكثر استخدام الأسماء المشتقة مثل wajibu (واجب) وjamii (مجتمع) مما يعزز الطابع المؤسسي للنص. وأما دلاليًا، فإن التضاد بين haki (حق) وwajibu (واجب) يعكس التوازن الجدلي بين ما يملكه الفرد من حقوق وما يلتزم به تجاه الآخرين.

البنية النحوية في هذه المادة 30 قائمة على النفي المطلق، حيث يرد التعبير: hakuna maneno yo yanayoweza kubashiriwa …yote… (لا يوجد أي كلام يمكن تفسيره). صيغة النفي هنا تعتمد على التراكم بين hakuna (لا يوجد) وyo yote (أي) مع صيغة القدرة –weza (يمكن) لخلق حظر قانوني صارم. وصرفيًا، يبرز استخدام صيغ النفي والتعميم بشكل مكثف بما يؤكد على عدم جواز التأويل. أما على المستوى الدلالي، فالنص يحدد بصورة قاطعة أن لا شيء في الإعلان يمكن أن يُفسر على نحو ينال من الحقوق المقررة، وهو ما يعكس قصد المشرّع في إغلاق باب التأويلات التعسفية.

النتائج:

1. أظهر التحليل أن النصوص السواحيلية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان صيغت ببنى نحوية وصرفية جيدة ودقيقة، مزجت بين الجمل الاسمية والفعلية وأدوات النفي والنهي، مما عزز وضوح الدلالة وقطعيتها، كما أن شيوع استخدام المبني للمجهول يعكس تركيز الخطاب على حماية الإنسان كغاية أساسية.

2. ارتكزت المواد علي الكرامة، الحقوق، والضمير الأخلاقي، وذلك من خلال ألفاظ ذات قوة إلزامية مثل sawa (متساوون) وmarufuku (محظور)، واستعارات عميقة كـــ kinyama وkindugu، التي تعزز الوعي بالقيمة الإنسانية والأخوة المشتركة.

3. أبرزت الترجمة السواحيلية شمول الحقوق، بدءًا من الحريات المدنية والسياسية (حرية التعبير، المعتقد، التنقل) وصولًا إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المستوى المعيشي اللائق، التعليم، المشاركة الثقافية)، ما يعكس طابع الخطاب الحقوقي؛ فالنصوص لم تقتصر على إقرار الحقوق، بل ربطتها بواجبات ومسؤوليات الأفراد تجاه المجتمع (jamii)، وهو ما يعكس منظورًا متوازنًا للعدالة يقوم على المشاركة والمسؤولية الجماعية.

4. من خلال هذه الترجمة، لم يقتصر الأمر على نقل الحقوق لغويًا، بل تحوّلت الترجمة إلى وسيط معرفي وتمكيني يُتيح للناطقين بالسواحيلية إدراك حقوقهم بلغتهم الأم، وبالتالي تعزيز وعيهم القانوني والسياسي والاجتماعي. وهو ما يجعل الترجمة أداة فاعلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، عبر ضمان الوصول المتكافئ إلى المبادئ العالمية لحقوق الإنسان.

الخاتمة

تكشف الدراسة من خلال تحليلها النحوي والصرفي والدلالي لنصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بالسواحيلية أن الترجمة لم تكن فعلًا لغويًا، بل ممارسة معرفية وحقوقية تسهم في إعادة تشكيل الوعي الاجتماعي. فقد برزت دقة البنية النحوية، وتماسك الصيغ الصرفية، وعمق الدلالات المستخدمة بما يعكس قدرة اللغة السواحيلية على استيعاب المفاهيم الحقوقية وصياغتها في خطاب متماسك يجمع بين البعد القانوني والسياسي والإنساني والاجتماعي. كما أظهرت الترجمة شمولية الحقوق وتكاملها، من الحريات المدنية والسياسية إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع ترسيخ مبدأ التوازن بين الحقوق والواجبات، الأمر الذي يعكس رؤية متكاملة للعدالة.

وتتجلى القيمة الأهم لهذا العمل في إبراز دور الترجمة كأداة للعدالة الاجتماعية، إذ لم تقتصر على نقل النصوص، بل أتاحت للناطقين بالسواحيلية النفاذ إلى منظومة حقوقية عالمية بلغة مألوفة وقريبة ليهم، بما يعزز إدراكهم لحقوقهم، ويرسّخ وعيهم القانوني والسياسي والاجتماعي، ويدفع نحو مشاركة أكثر فاعلية في بناء مجتمع قائم على المساواة والكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية. ومن هنا، يمكن القول إن الترجمة لا تُعد مجرد جسر لغوي، بل وسيلة تمكين مجتمعي تسهم في تحقيق المساواة وتوسيع دائرة العدالة.

وتفتح هذه الدراسة المجال أمام دراسات لاحقة يمكن أن تتناول دور الترجمة في تمكين المجتمعات الإفريقية من المعرفة القانونية والاجتماعية والسياسية العالمية، أو تقارن بين ترجمات مختلفة للإعلان ذاته في لغات محلية أخرى، بما يعزز فهمنا لدور الترجمة في دعم العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

- ابن منظور: لِسَانُ العرب ، المجلد الثاني، دار صادر، بيروت 2002.
- أبو النصر، م. ز. (2016). العدالة الاجتماعية حلم اليقظة في مجتمع الإقصاء. دار الفيروز.
- الأمم المتحدة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. المفوضية السامية لحقوق الإنسان. https://www.ohchr.org/ar/universal-declaration-of-human-rights
- الأمم المتحدة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تم الاسترجاع من https://www.un.org/ar/universal-declaration-human-rights/
- ريكور، ب. (2008). عن الترجمة (ترجمة حسين خمري). بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

- سلوى عياد ابو عجاجة: العدالة الاجتماعية في النظرية العالمية الثالثة، اكاديمية الفكر الاسلامي، ليبيا، 2011.
- صلاح احمد هاشم: العدالة و المجتمع المدني حالة مصر، الهيئة العامة لقصور الثقافة سلسة اصدارات خاصة، 2006.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا [الإسكوا]. (2010). تحقيق العدالة الاجتماعية للجميع. نشرة التنمية الاجتماعية، العدد 1، المجلد 3. الأمم المتحدة.
- محسن، الحسين سليم. (ت. م.). مقدمة في الترجمة. مجلة كلية الآداب، (6). ترجمة: مجدي عبد الله الشلفوح، كلية الآداب، جامعة مصراتة،345– 356.

- 0.1: Haki ya Jamii ni Thamani Kazi! - Global https://share.google/RlLIa8hjVQszfs0Uj
- Asaba, C. D. (2023). Translation as social justice. Translation policies and practices in non-governmental organizations: Book review. Journal of Language and Education, 10(1), 160–164.
- Barker, R. L. (2003). The social work dictionary (5th ed.). NASW Press.
- Bell, L. A. (2022). Theoretical foundations for social justice education. In M. Adams, L. A. Bell, & P. Griffin (Eds.), Teaching for diversity and social justice (4th ed., pp. 23–50). Routledge.
- Boéri, J. (2024). Translation for social justice: Concepts, policies and practices across modalities and contexts. Linguistica Antverpiensia, New Series: Themes in Translation Studies, 23, 1–16.
- Delaney, R. (2005). Social justice. In Encyclopedia of Canadian social work (pp. 247–250). Wilfrid Laurier University Press.
- Delisle, J. (Ed.). (1999). Translation terminology (Vol. 1). Amsterdam: John Benjamins.
- East African Kiswahili Commission – EAKC https://share.google/rVsTJkBKh24sYBmcS
- Footitt, H. (2019). Translation and the contact zones of International Development. The Translator, 25(4), 385–400. https://doi.org/10.1080/13556509.2019.1678851
- Hasan, R. N., & Khadom, T. R. (2024). Sociology of social justice: An analytical study of barriers and strategies for achievement. Lark Journal, 52(1).

- Khechen, M. (2013). Social justice: Concepts, principles, tools and challenges. Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).
- KISWAHILI Ni Kibantu https://www.scribd.com/document/755284348/KISWAHILI-ni-kibantu
- Kuanzishwa kwa Tume ya Kiswahili ya Afrika Mashariki | Mwananchi https://share.google/qhKhFYF1j5Ulw9tjd
- Longhorn Publishers (K) Ltd. (2011). Kamusi ya Karne ya 21: Kamusi ya Kiswahili yenye uketo zaidi katika karne hii. Longhorn Publishers.
- Lugha ya Kiswahili yazidi kupaa duniani-UNESCO | Habari za UN https://share.google/pyzxAODD1yYdSQfXB
- Massamba, D. P. B. (2016). Kamusi ya Isimu na Falsafa ya Lugha. Taasisi ya Taaluma za Kiswahili (TATAKI), Chuo Kikuu cha Dar es Salaam.
- Mizrahi, T., & Davis, L. E. (2008). Social justice. In Encyclopedia of social work (20th ed., Vol. 4, pp. 1–5). NASW Press.
- Momanyi, C. (n.d.). Tafsiri za fasihi ya Kiswahili na mchakato wa utandawazi. University of Dar es Salaam.
- Mwansoko, H.J.M (2006) “Dhana, Dhima na Historia ya Tafsiri” katika Kitangulizi cha Tafsiri, TUKI: Dar es Salaam.
- Nadharia, umuhimu wa haki za kijamii na nafasi yake katika Katiba ya watu | Mwananchi https://share.google/jaSNYLSTrqdArPND8
- Ndalu, A. E., Babusa, H., & Mirikau, S. A. (2015). Kamusi Teule ya Kiswahili: Kilele cha Lugha. East African Educational Publishers Ltd.
- Siku Ya Kiswahili Duniani | PDF https://share.google/Jd4AIuBCYTaD8ADrE
- UN News. (n.d.). Haki ya Kijamii ni nini? Retrieved from https://www.reddit.com/r/programming/comments/1fzstfj/sourceavailable_is_meaningless/.
- United Nations. (1948). Universal Declaration of Human Rights (Swahili translation). United Nations Human Rights Office of the High Commissioner. Retrieved from https://www.ohchr.org/en/human-rights/universal-declaration/translations/swahilikiswahili?LangID=swa
- Valero-Garcés, C. (n.d.). Community Interpreting. Retrieved from https://www.reddit.com/r/programming/comments/1fzstfj/sourceavailable_is_meaningless/.

- Valero-Garcés, C., & Atabekova, A. (n.d.). Public service interpreting and translating: Providing human rights and access to social justice. The Department of Modern Philology, University of Alcalá de Henares & The Department of Foreign Languages, Peoples' Friendship University of Russia.